



Distr.  
GENERAL

A/37/585

1 November 1982

ARABIC

ORIGINAL : FRENCH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون  
البند ٢١ من جدول الأعمال

النظر في المشروع المنقح للميثاق العالمي  
للطبيعة واعتماده

رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ وموجهة الى  
رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لبرازيل لدى  
الأمم المتحدة

أتشرف بان انهي الي علمكم اني لم ار ، من باب اللياقة ونظرا لتاخر الوقت ، ما يستوجب ان امارس حقي في الرد عقب البيان الذي ادلى به ممثل البرازيل بشأن الميثاق العالمي للطبيعة في الجلسة العامة ٤٨ للجمعية العامة المعقودة في ٢٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ .  
وجريا على الممارسة المتبعة في الجمعية العامة فقد احتفظت بالحق في الادلاء بكلمتي في نهاية الجلسة العامة الأخيرة للجمعية العامة التي عقدت في ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ .  
ويبدو لي أن رسالتي وصلت متأخرة الى الأمانة العامة وذلك لأسباب خارجة عن ارادتي لذا ، أرجو التكرم بالعمل على تعميم كلمتي التالية ممارسة لحقي في الرد ، بوصفها وثيقة رسمية للدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة .

١ - أثناء الجلسة العامة ٤٨ في الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة المكرسة للنظر في المشروع المنقح للميثاق العالمي للطبيعة واعتماده (A/37/398 و A/37/L.4) ، أتيح للجميع أن يرى ويسمع ممثل البرازيل في واحدة من أكثر الكلمات تفككا وتهافتا ، سواء من حيث الحرية التي أعطى لنفسه الحق فيها بناء على تفسيره الخيالي لأحكام الميثاق أو معلوماته البدائية التي تتصل بإدارة الطبيعة ، يشن فيها حملة شبه مسعورة على مشروع الميثاق العالمي للطبيعة الذي يبراد به ان يكون أداة سلم لخدمة الحياة على كوكبنا هذا وقواعد أخلاقية يهتدى بها في مجال حفظ توازن النظم الايكولوجية للطبيعة ونوعيتها .

٢ - ولئن كان من اليسير على الجميع أن يدركوا أن الحدة المشنجة في كلمة ممثل البرازيل لا موجب لها ولا ثمة شبه بينها وبين البراعة التي يتعنين أن يكون عليها نص سلمي يعلن عن

مبادئ للمحافظة على الطبيعة ويدعو رسمياً الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى القيام لدى ممارستها لسيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية بتسيير أنشطتها في إطار التسليم بالأهمية القصوى لحماية النظم الطبيعية وصون توازن الطبيعة ونوعيتها ، وحفظ الموارده الطبيعية لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة ، فلا شك أن معرفة الدوافع الدفينة التي تكمن وراء كلمته لم تكن بهذا اليسر .

٣ - ان ما نعنيه يتصل أساساً بما يلي :

( أ ) العداة المعلن لممثل البرازيل ونفوره من كل صك دولي ينزع إلى تنظيم الأنشطة التي تتصل بحماية البيئة وصون الطبيعة وحفظ توازن النظم الايكولوجية ، ويتجاسر - فذلك هو الكفر بعينه في نظر ممثل البرازيل - على اقتراح قيام تعاون دولي او اجراء مشاورات أو تبادل للمعلومات والخبرة في ادارة الطبيعة والموارد المشتركة بين بلدين أو اكثر . ويصدق هذا بصفة خاصة على اعلان ستوكهولم بشأن البيئة ، واتفاقية واشنطن ، والاتفاقية المتعلقة بصون انواع الحيوانات البرية المهاجرة ، والاتفاقية المتعلقة بالانواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية ، وعلان نيروبي الأخير ثم الميثاق العالمي للطبيعة الصادر بالأمس . ان ممثل البرازيل ، وان كان ذلك بالقطع لم يخطر بباله ، يعطي الانطباع بان من حقه ان يستببح لنفسه كل شيء فيما يتعلق بالغابات والمياه الهائلة في بلده دون ادنى اعتبار للنتائج التي يمكن ان تترتب على ذلك بالنسبة لاي كائن ما كان ، ويحق له ، على هذا الاساس ، ان يرفض من حيث المبدأ ، جميع الصكوك الدولية التي يرى انها قد تقيد من حرية مشاريعه . ولهذا السبب اعلن بالامس دون مواربة ان الالتزامات الوحيدة التي ينوي بلسده احترامها في هذا المجال ، على الصعيد الوطنية والاقليمية والاقليمية ، هي التزامات حكومته تجاه شعبها . وما من احد يستطيع ان يلوم ممثل البرازيل ومن يريد ان يحذو حذوه في هذا المسلك الملتوى على الغلوف في ادعائه ، ومن ثم ان يكون الوحيد الذي يريد ان يعطي درسا لدول العالم قاطبة . ولكن اصحيح ان مبدأ التضامن الدولي الذي لا بد ان يتضمن الحاجة إلى التعاون الدولي في هذا الميدان الحيوى هو ضرب من البلاهة ؟ وقد يكون من حق ممثل البرازيل ان يتصور هذا وان يقوله ، ولكن من حقنا نحن الا نشاطره رايه وان نقول اننا لا نشاطره اياه ؛

( ب ) العداة المعلن والنفور ، من حيث المبدأ ، الذي يبديهما ممثل البرازيل تجاه نتائج اعمال كل اجهزة الامم المتحدة المكونة من خبراء كان المعيار الوحيد في اختيارهم هو مؤهلاتهم وكفاءتهم وخبرتهم وفكرهم واستقلالهم الذهني ، لكي يهبوا لنا الثمار الموضوعية لا فكارهم واكتشافاتهم بشأن المشاكل موضوع الاهمية المشتركة والاهتمام الدولي . ان القائمة اطول من أن تحصى . ائمة اهتمام مقصود او نية مؤكدة للحجر على ذكاء الانسان وكبت التعبير عن الحكمة الجماعية فيما يتعلق بالمشاكل التي تتجاوز الحواجز والحدود الجغرافية والسياسية والايدولوجية وذلك باسم المصالح الضيقة ؟ ام ان ذلك طريقة للايحاء بان المسؤولين

الحكوميين ، ولا سيما المسؤولون البرازيليون ، هم وحدهم الذين يملكون الإدراك والعلم الموحى به ، بالنسبة الى الدول كافة وبالنسبة الى الحكمة الجماعية التي هي وراء أعداد الميثاق العالمي للطبيعة واعتماده ؟ ان لممثل البرازيل بلا شك مطالب كثيرة ، ومن حقنا ان نختلف معه في هذه المطالب ، إلا ان الوقوف عند حد الاختلاف هو ببساطة شديدة تفریط فادح في مسؤوليتنا .

٤ - ان ما تقدم ذكره من اسباب هو مبعث الضيق الذي يستشعره مثل البرازيل تجاه احكام المواد ٦ و ١١ و ١٤ و ٢١ ( أ ) و ٢٣ التي شوه عمدا معناها .

٥ - وبالقدر الذي تغطي فيه مجموعة المبادئ المدروسة بعناية والمعلنة في الميثاق الجوانب المختلفة لاهتمامات الانسان واحتياجاته من حيث السير السليم للنظم الايكولوجية والمحافظة على توازنها ، فان المادة ٦ تقول ببساطة شديدة انه ينبغي اثناء اتخاذ القرارات احترام المبادئ المنصوص عليها في الميثاق ، تلبية لاحتياجات كل فرد . وعلى البرازيل ، مثلها في ذلك مثل سائر البلدان ، واجبات تجاه الآخرين في ادارة الطبيعة والموارد الطبيعية الموجودة لديها . فليست البرازيل وحدها في هذا العالم . وان تمتع شخص ما بميزة العيش قرب منابع احد الأنهار ، ميزة لا بد له من استحقاقها ، لا يعني أنه معفي تجاه من يعيش عند مصب النهر من كل مسؤولية في ادارة المياه ومن كل واجب للتضامن معه .

٦ - وان عبارة " افضل التكنولوجيات المتاحة " الواردة في المادة ١١ تعني ببساطة التكنولوجيات الأكثر ملاءمة - لا الأكثر تقدما - التي من شأنها التقليل من الأخطار والاثار الضارة التي قد تتعرض لها البيئة ، بيد انه يمكن ان يثبت ان بعض التكنولوجيات المحلية افضل ، اى أكثر ملاءمة ، من ناحية التقليل من هذه الاخطار ، وأن هذا هو المعنى الذى قصده الخبراء عند صياغة هذه المادة ، وانهم لم يقصدوا مطلقا تفضيل التكنولوجيات الأكثر تقدما او الأكثر تطورا في البلدان المتقدمة التي قد يكون اولا يكون لاستخدامها اثار ضارة بالبيئة .

٧ - وينبغي ان تقرأ الفقرة ( ج ) من المادة ١١ ككل لا ان يقرأ كل جزء منها على حدة ، فالجملة الثانية توازن الجملة الاولى لكي يكون المعنى المقصود ببساطة هو أنه عند القيام بمشاريع انمائية يجب أن يكون ذلك بالتخطيط لها بطريقة تقلل الى أقصى درجة ممكنة من الاثار الضارة التي يمكن ان تترتب عليها ، فمن يمكن اذا ان يحدّد بصورة معقولة تنفيذ المشاريع الانمائية بطريقة عشوائية لدرجة الاضرار بالطبيعة ؟

٨ - وتعتبر المادة ١٤ من الميثاق عن الرغبة في ان تنعكس المبادئ المعلنة على قوانين وممارسات كل دولة ، وكذلك على المستوى الدولي ، اما ادماج مبدأ او آخر من هذه المبادئ ان لم يكن كلها في القوانين الوطنية او الممارسات في كل دولة فهو عمل من اعمال السيادة

الوطنية ، عمل يتمثل في القبول الداخلي لقاعدة من قواعد القانون الدولي . ويتوقف هذا الإدماج على رأى البلد المعني ، والاهمية التي يعلقها على هذه القاعدة من قواعد القانون الدولي ، وأخيرا على التزامه بالاسهام في بلوغ الهدف الذي يسعى هذا المبدأ أو تلك القاعدة الى تحقيقه. والمشكلة المطروحة هنا في المحصلة النهائية ، هي مشكلة العلاقة بين قواعد القانون الدولي ومبادئه والاتفاقيات والمعاهدات الدولية وقواعد القانون المحلي . فقيم يجد مثل البرازيل ، هنا بدعة قابلة للجدل ان المسألة بمنتهى البساطة هي انه يرفض ان يشعر بأنه مقيد بصك دولي أي كان .

٩ - وتدعو الفقرة ( ا ) من المادة ٢١ الدول الاعضاء الى تطبيق مبدأ التضامن الدولي والتعاون عن طريق تبادل المعلومات والتشاور فكيف يمكن لممثل دولة عضو في الأمم المتحدة ، تخلص لميثاق هذه المنظمة العالمية ، أن يعترض على مبدأ تبادل المعلومات ومبدأ التشاور والتنسيق فيما يتعلق بالمشاكل ذات الاهمية المشتركة. ثم انه من المهم أن نذكر أن الأنشطة المشتركة المشار اليها في هذه المادة لا تعني " مشاريع مشتركة " ، مما قد يثير قلق ممثل البرازيل ، بل أنشطة متعلقة بإدارة الطبيعة ولا تعني وجوب القيام بأنشطة انمائية أو إنتاجية مشتركة .

١٠ - أخيرا فانه فيما يتعلق بالمادة ٢٣ ، فانه اذا كان مثل البرازيل يرى أنه لا يجب اشراك " جميع الأشخاص " ، بالمعنى القانوني للكلمة ، وفقا لقوانين بلده ، في صنع القرارات ذات الصلة المباشرة ببيئتهم ، وأنه لا بد لهم ، بالتالي ، من أن يعملوا بشكل خارج عن القانون الوطني ، أو أنهم يجب ألا يشتركوا على الاطلاق في صنع القرارات ، فهو وحده المسؤول عن اقتناعه ، وينبغي أن يكون متواضعا بحيث لا يتصور ان رايه يعبر عن رأى كل دول العالم أو أغلبية دول العالم .

١١ - وهكذا فانه يبدو وبوضوح أن الملاحظات السطحية التي أبداها مثل البرازيل لا تصمد لأي تحليل ، فاذا كانت غابات الامازون ومياهه ذات أهمية - وما من احد ينكر ذلك - فان هذا لا يعني على الاطلاق ان غابات العالم ومياهه وحيواناته ونباتاته حكر على البرازيل او مسؤولية منها . وان زائير لا تتباهى بانه يوجد فيها ٤٧ في المائة من غابات افريقيا وما يقرب من ٥٠ في المائة من مياهها لانها تعتبر هذه الحقيقة المتصلة بالطبيعة مسؤولية .

١٢ - وقد قيل ايضا فيما يتعلق بالمادة ١٣ أنه لا يمكن منع الكوارث الطبيعية أو مكافحتها أو التخفيف من أثرها ، وذكرت الزلازل كمثال على ذلك ، ويكفي أن اذكر ان الزلازل ليس كارثة طبيعية بل ظاهرة طبيعية لا يتحكم فيها الانسان ، تنجم عنها آثارا تشكل كارثة على الانسان وبيئته . ويوجد هنا اختلاف طفيف لا تتبينه الا النفوس الحساسة ، وعلى اية حال ، فان هذا الاختلاف الطفيف هو الذي قصده الخبراء . وليس هناك شك في انه يمكن ، بسبل ويجب منع الكوارث الطبيعية أو مكافحتها أو التخفيف من أثرها ، فضلا عن ذلك فانه تبذل

حاليا جهود في انحاء كثيرة من العالم لتحقيق تلك الغاية . ويجدر بي ان اذكر ، على سبيل المثال ، في هذا الصدد ، نظم الانذار المبكر بالزلازل والاعاصير وما الى ذلك . وان ما ينبغي لممثل البرازيل ان يتذكره هو ان هناك اختلافا اساسيا بين مفهوم الكارثة الطبيعية ومفهوم الظاهرة الطبيعية التي تنجم عنها اثارا تشكل كارثة على الانسان وبيئته ، وهكذا فان الكوارث الطبيعية هي الاثار الناجمة عن الظواهر الطبيعية .

١٣ - وكان ممثل البرازيل قد اشتهر بالفعل ، اثناء الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، ببيان مماثل ادلى به بشأن الميثاق العالمي للطبيعة ومساعد غير ملائمة قام بها بغرض احباط هذا المشروع . ولمجرد مراعاة اصول اللياقة امتنعت عن الرد عليه ، ولكن يتعين الايضاح في هذه المرة . والتجاوز تجاوز وكما يقولون بالفرنسية : " لا ينبغي الخلط بين الخيار والاشرار " .

١٤ - وختاماً ، فان الرد الحقيقي على بيان البرازيل في النهاية هو الذي فاجاته به الجمعية العامة ، وهو اعتماد الميثاق العالمي للطبيعة باغلبية ساحقة ، فقد اعتمد باغلبية ١١١ صوتا مقابل صوت واحد ، مع امتناع ١٨ عضوا عن التصويت .

وارجوان يسجل حق الرد هذا في المحاضر التي ستوزع بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٢١ من جدول الاعمال ، وأن يرفق بنص الميثاق العالمي للطبيعة لكشف الرغبة في التخريب التي املت على ممثل البرازيل بيانه بشأن عمل سلمي من اجل بقاء الانسان والجنس البشرى والحضارة على وجه الارض من طريق الحفاظ على نوعية الطبيعة والنظم الايكولوجية وتوازنها .

كامندا وا كامندا (توقيع)

الممثل الدائم

السفير فوق العادة والمفوض

-----